رخصة البناء صفحة 2
رخصة البناء صفحة 1
شهادة الملكية
ووثائق
ي حصلت
بار اليوم»
ى نسخ منها،
المشتكي يملك

المغرب في حاجة إلى سياسة اجتماعية جديدة لإنقاذ نظام التقاعد

أدلى مركز كارنجي الامريكي بدلوه في معضلة نظام التقاعد بالمغرب عبر بحث لـ» الحسن عاشي» الباحث غير المقيم في هذا المركز. ونورد هنا مقاطع مهمة من مساهمة هذا الباحث.

■ أخبار اليوم ■

تدرس الحكومة المغرب، بالتشاور مع نقابات الموظفين وممثلي أصحاب العمل، الخيارات المتاحة لمعالجة الاختلالات المالية التي تشهدها منظومة التقاعد في المملكة، والتي قد تهدّد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها خلال السنوات المقبلة، في حال غياب أي تدابير ناجعة وفاعلة. وكشفت دراسة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط في المغرب عن إمكانية تنامي الفجوة بين معاشات التقاعد التي يجري صرفها، وبين المساهمات المقتَطَعة من رواتب الموظفين، لتصل إلى عجز يُقدّر بنسبة 7.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2050، في مقابل فائض يمثل واحدا في المائة في 2005.

يملك المغرب ثلاثة أنظمة رئيسة للتقاعد: نظام موجّه إلى الموظفين الحكوميين، وثان مخصص لموظفي المؤسسات العامة، وثالث يتعلق بأجَرَاء القطاع الخاص. وتختلف هذه الأنظمة لجهة الحصص المقتَطعة من الأجور وطريقة احتساب الراتب التقاعدي. ويؤدّي هذا الاختلاف إلى شكل من عدم المساواة بين المشتركين وفق القطاعات الاقتصادية التي ينتمون إليها. وتوقعت دراسة ثانية أجراها مكتب متخصص بطلب من الحكومة، أن يستنزف صندوق التقاعد الخاص بالموظفين الحكوميين كامل احتياطاته المالية ليعلن إفلاسه بحلول 2021 في حال عدم اتخاذ أي إجراءات إصلاحية. وبرزت قضية إصلاح نظام التقاعد في المغرب قبل أكثر من عقد، وأسفرت عن إنشاء لجنة وطنية في 2004 مُكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد برئاسة رئيس الحكومة. ومنذ ذلك الحين، جرى تشخيص واقع صناديق التقاعد وصياغة سيناريوهات متعدّدة لضمان استدامتها المستقبلية، من دون اتخاذ أي قرارات تترجم الإصلاح إلى ممارسة على أرض الواقع. ويتابع الجميع باهتمام كبير خطوات الحكومة الحالية برئاسة حزب العدالة والتنمية وأسلوبها في معالجة هذه القضية الشائكة.

تغير الهرم السكاني

ترتبط إشكالية تمويل نظم التقاعد عادة بشيخوخة السكان، كما يحدث في كثير من الدول المتقدمة حيث تنخفض نسبة السكان في سنّ العمل وتزداد نسبة المحالين إلى التقاعد. لكن هذه الوضعية لا تنطبق على المغرب، فخلال العقود الثلاثة الأخيرة، ارتفعت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 سنة من نصف مجموع السكان إلى ما يقارب الثلثين، بينما انتقلت نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة من ستة إلى ثمانية في المائة فقط.

النشاطات غير النظامية

ما يحدث في المغرب يُعزى إلى عوامل ثلاثة رئيسة: أولا، أن نسبة التوظيف لا تتجاوز 45 في المائة من السكان في سنّ النشاط بسبب ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء، وارتفاع مستويات البطالة خصوصا في صفوف الشباب. ثانيا، أن نسبة المساهمين في أنظمة التقاعد لا تزيد عن ثلث مجموع السكان النشيطين مقارنة بـ 60 في المائة في الدول ذات الدخل المتوسط، وما يفوق 80 في المائة في الدول المنتمية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعود هذا الضعف أساسا إلى انتشار النشاطات غير النظامية التي لا تصرّح بموظفيها، إضافة إلى إقصاء شرائح واسعة من المهنيين الذين يشتغلون لحسابهم الخاص من أنظمة التقاعد. ثالثا، تَعدُد أنظمة التقاعد على رغم محدودية أعداد المشتركين، ما يقلص إمكانيات تفعيل مبدأ التوزيع التضامني بين الأجيال الذي تقوم عليه منظومة التقاعد في المغرب. بيد أن أعداد المستفيدين من رواتب التقاعد في صفوف الموظفين الحكوميين والعاملين في المؤسسات العامة ارتفعت في شكل كبير خلال السنوات الأخيرة مقارنة بوتيرة تزايد أفواج الموظفين الجدد.

وتوضح آخر الأرقام أن ثلاثة موظفين حكوميين يساهمون في معاش متقاعد واحد، في مقابل ضعف هذا العدد قبل 10 سنوات. ويُتوقع أن تستمر هذه النسبة في الانخفاض بسبب الشيخوخة المتزايدة لفئات عريضة من الموظفين الحكوميين.

عقد اجتماعي جديد

تؤكّد المعطيات السابقة الحاجة الملحّة إلى مقاربة نوعية شاملة لمعالجة الاختلالات التي تعرفها منظومة التقاعد في المغرب، تقوم على تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء، والتي لا تتجاوز اليوم 25 في المائة، ورفع وتيرة الاستثمار المنتج الكفيل بتوفير فرص التوظيف للعاطلين، وتوسيع قاعدة المشاركين في نظام التقاعد، وضمان حدّ أدنى معقول من المعاش التقاعدي للجميع عن طريق نظامٍ أساسي إجباري موحّد يقوم على التضامن، يمول من الإيرادات الضريبية ويشمل كل فئات المجتمع.

وعلى غرار تجارب بلدان أخرى عبر العالم، فإن النظام الأساسي يمكن أن يُعزّز بنظام إجباري تكميلي يأخذ في الاعتبار الخصوصيات القطاعية والمهنية، ونظام تكميلي اختياري وفق رغبة كل فرد وإمكاناته. بيد أن الاقتصار على البدائل التي تركز فقط على رفع سنّ التقاعد المحدّد حاليا في 60 سنة، ورفع نسب الاقتطاعات من رواتب الموظفين لغاية التقاعد، وتغيير الأساس الذي يعتمد في حساب الراتب التقاعدي، إضافة إلى عدم شعبيتها بسبب تحميلها كلفة الإصلاح لفئات محدودة غالبيتها تنتمي إلى شرائح الدخل المتوسط والضعيف، لن يكون كافيا لتحقيق توازن مالي مستدام لمنظومة التقاعد. فهل تبقى الحكومة حبيسة مقاربة تقنية صرفة في إطار منظومة التقاعد كما هي اليوم بنقائصها وتشوّهاتها؟ أم أنها ستبرز قدرتها على ابتكار سياسات اجتماعية بديلة تتبنى مقاربة شمولية لمنظومة الحماية الاجتماعية في المغرب، تؤسّس لعقد اجتماعي جديد مبني على إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لفئات المجتمع كلها؟

بتصرف عن مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي
سلسلة «صدى - الإصدارات» - فبراير 2013.